Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

13 Avril 2011
13 أبريل 2011

اقتحام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان من طرف مجموعة من الشباب العاطلين

الرباط 13-4-2011 اقتحمت مجموعة من الشباب العاطلين المنضوين تحت لواء "الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين"، أمس الثلاثاء مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط .

وأوضح بلاغ للمجلس، أن هذه المجموعة التي يقدر عدد أفرادها بحوالي 400 شخص، قامت على الساعة الثالثة بعد زوال يوم أمس باقتحام الفضاء الخارجي للمجلس بالقوة، وتكسير الباب الرئيسي للمجلس، واحتلال مدخل البناية وقاعة الجلسات العمومية والممرات المؤدية إلى المصالح الإدارية، مبرزا أن ذلك أدى إلى عرقلة السير العادي للمرافق الإدارية للمجلس.

وأضاف البلاغ أن المجلس، وبعد مرور أزيد من ساعة ونصف من احتلال مقره، دعا ممثلي المحتجين إلى انتداب لجنة عنهم للتبليغ عن مطالبهم، مضيفا أنهم قدموا إثر ذلك لائحة مطالبهم المتمثلة على الخصوص، في الاعتراف القانوني بالجمعية، والإدماج الفوري في الوظيفة العمومية، والتعويض عن البطالة.

وتابع المصدر ذاته أن المجلس بادر إلى الاتصال، على وجه الاستعجال، ببعض الجمعيات الحقوقية المغربية قصد معاينة اقتحام واحتلال قاعات المجلس وإتلاف بعض التجهيزات وعدم العثور على أخرى وتعطيل المصالح.

وجدد المجلس لممثلي الجمعيات التي استجابت لهذه الدعوة، استعداده للقيام بدوره وفق ما يتيحه له الظهير المحدث له وحرصه على احترام القانون، والإلحاح على الرفع الفوري للاحتلال كشرط لا محيد عنه لأي خطوة سيقدم عليها المجلس بخصوص هذا الملف.

وذكر البلاغ بأن المجلس لم يسبق له أن تلقى أي طلب لقاء مع مسؤوليه من قبل الجمعية المذكورة، وأن النقاط الواردة في ما اعتبره ممثلو الجمعية ملفا مطلبيا لا يندرج بشكل مباشر في اختصاصاته مع حرصه على متابعة ملفهم مع الجهات المختصة.

وعبر المجلس عن رفضه المطلق للخضوع لأي شكل من أشكال الابتزاز والأفعال الخارجة عن القانون والمنافية لممارسة الحريات والتمتع بالحقوق.

وأشار البلاغ إلى أنه تم إخلاء مقر المجلس من طرف المقتحمين حوالي الساعة التاسعة و50 دقيقة مساء أمس.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

هسبريس
Hespress
أول جريدة الكترونية مغربية.. تجدد على مدار الساعة

معطلون يقتحمون مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان

هسبريس من الرّباط:

Wednesday, April 13, 2011

عمل معطلو الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب على اقتحام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط.. أبريل ووسط كشف للمعطلين المقتحمين عن عزمهم الاعتصام بشكل مفتوح حتى 12وقد تم ذلك بعد ظهيرة الثلاثاء الاستجابة لمطالبهم.

ذات معطلي الجمعية المذكورة كانوا قد أعلنوا اعتزامهم التصعيد خلال بلاغ عمم نهاية الأسبوع الماضي، ومن ثم فإن محيط مجلس اليزمي والصبار قد عرف إنزالا أمنيا جد مكثف في انتظار القرار المتبنى في التعامل مع المعطلين الغاضبين.

وإلى حد كتابة هذه السطور لا زال معطلو الجمعية، القادمون للعاصمة من مختلف أرجاء المغرب، معتصمين ومتشبثين بقرارهم لغاية الاستجابة لمطالبهم المعلنة تحت شعار "النضال من أجل سياسة وطنية ديمقراطية شعبية في ميدان التشغيل"، إذ يُطالب بفتح حوار للحكومة مع المكتب التنفيذي للجمعية.. وذلك على أساس المذكرة المطلبية المرفوعة سابقا مصدّرة بوجوب الاعتراف القانوني بالتنظيم.

كما يطالب المعطلون المعتصمون بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بـ "الكشف عن قبر الشهيد مصطفى الحمزاوي ومعاقبة مغتاليه، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين مع إسقاط كافة المتابعات التي تطال مناضلي الجمعية الوطنية، واحترام الدولة للحق في الشغل مع إقرار تعويض عن البطالة لكافة أبناء الشعب المغربي بما لا يقل عن الحد الأدنى من الأجور الذي يجب رفعه".

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

مجلس حقوق الانسان الجديد يجتاز اول امتحاناته في عقر داره: الاف المعطلين يعتصمون به من اجل حق الانسان في الشغل

الثلاثاء 12 نيسان (أبريل) 2011

مراسل المناضل-ة . الرباط

، قام هذا اليوم مناضلو الجمعية [2011تنفيذا للبرنامج النضالي الذي قرره المجلس الوطني الأخير [يوم الأحد 10 ابريل الوطنية للمعطلين، في إطار معركتهم الوطنية بالعاصمة، باقتحام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعد أن سدت الدولة .آذانها أمام مطالبهم طيلة أسبوع

فبعد الأسبوع الأول من النضالات، قرر المجلس الوطني للجمعية برنامجا يتضمن أشكال احتجاج تصعيدية، منها شل حركة المرور بالشوارع الكبيرة [الاثنين 11 و الأربعاء 13] و اقتحام مؤسسات الثلاثاء 12 و الجمعة 15] ومسيرة شعبية في اتجاه الأحياء]رسمية الخميس 14] . قد شرع المعطلون في تنفيذ برنامج الشطر] الشعبية الثاني من المعركة الوطنية بعد زوال يوم الاثنين، حيث احتشدوا ما يقارب نصف ساعة في ملتقى شارع الحسن الثاني و شارع جان جوريس ، ما أربك حركة السير في مختلف الشوارع المحيطة. وقد رفع المعطلون حركتهم فور وصول تعزيزات أخرى من القمع. كما نصب قسم من المعطلين خيمتين جنب مقر الإتحاد المغربي للشغل بقصد المبيت فيها، فتدخلت قوات القمع بعنفها المعهود لتفكيك الخيام، .ما اسفر عن أزيد من 10 إصابات بين المعطلين، حجز أمتعة و أغطية وخيام ومعدات أخرى

و لحد كتابة هذا الإخبار، لا يزال المعطلون معتصمين بمجلس حقوق الإنسان ، مجسدين شكلا نضاليا غير مسبوق يضع مناضلي الجمعية في موقع مناسب للضغط من أجل تلبية مطالبهم، وعلى رأسها تلك التي لا تترك مجالا لأضاليل الدولة .حول الكلفة الاقتصادية، ومنها وصل الإيداع القانوني للجمعية، وقضية الشهيد الحمزاوي مصطفى

وطبعا يمكن انتزاع حتى تلك المطالب التي تلجأ فيها الدولة إلى أكذوبة الإمكانات المادية، لأن هذه الإمكانات موجودة، فمشكل التشغيل ليس سوى مسالة توزيع الثروة الوطنية. و في قطاع التعليم حاجات ضخمة إلى المدرسين بالنظر إلى الحالة .الكارثية التي يوجد عليها القطاع، و كذلك شأن القطاع الصحي، ومختلف المرافق العمومية

فالدولة تواصل التقليص من النفقات الاجتماعية ، فيما تغدق الامتيازات و الهدايا على أرباب العمل، وتتواصل مختلف أوجه .النهب و التبذير، وتهريب الرساميل إلى الخارج

وإذا كانت الحكومة عاجزة عن تلبية مطالب الشعب في الحياة اللائقة فما عليها إلا أن ترحل، و الشعب الكادح قادر على .تدبير شؤونه

إن المعركة الراهنة التي انخرط فيها المعطلون حاسمة، و تأتي في ظل تحسن ميزان القوى بوجه دولة البرجوازيين، بفعل النهوض النضالي الذي تمثله حركة 20 فبراير المجيدة، و ما يزمجر في أعماق الشعب الكادح من استياء و استعداد للنضال .بعد عقود من القهر والإذلال جاءت السيرورات الثورية بالمنطقة المغاربية و العربية لتفتح له مجال التعبير عن نفسه

إن اللحظة تاريخية بكل المقاييس، و تضع على كاهل الجمعية الوطنية، قيادة وقاعدة، مسؤولية حسن تسيير المعركة لتحقيق .أهدافها

و بالاستفادة من تجارب الجمعية الوطنية للمعطلين الزاخرة بدروس النجاحات و الإخفاقات، جلي أن السبيل الوحيد هو أن .يكون القرار قرار الأغلبية المشاركة في النضال، قرارا يجري اتخاذه بكل ديمقراطية وشفافية، وبعد نقاش إقناع و اقتناع

كما أن ظهور مجموعات معطلي الإجازة إلى جانب الجمعية الوطنية، يوجب على مناضلي الجمعية، لا سيما قيادتها، اعتماد المرونة و الانفتاح اللازمين لاجتذاب أفواج المعطلين تلك إلى معارك موحدة مع الجمعية الوطنية لسد الفجوة التي يسعى النظام إلى خلقها وتوسيعها. فاولئك المعطلون مناضلون هم أيضا من اجل الحق في الشغل، و لن يتطور وعيهم سوى بمساعدة من الجمعية إن هي أحسنت التصرف معهم، ومن الخطأ الفادح استبعادهم لأنهم لا يحسنون الخطاب السياسي القائم في الجمعية، هذا الخطاب الناتج عن تاريخها ودور اليسار الجذري فيها. إن مصير هذه المعركة سيطبع مستقبل الجمعية .الوطنية لسنوات عديدة مقبلة، و أدنى خطأ منذر بأجسم العواقب

الدولة ماضية في تطبيق سياستها المعادية لتطلعات كادحي المغرب، وبمقدمهم الشباب الذي ألقت به إلى أهوال البطالة و مستقبل الموت البطيء، ولن يوقفها في ذلك غير نضالات جماهيرية و كفاحية وموحدة مع باقي فئات ومجموعات ضحايا

البطالة المقصودة. و إن تحقيق مكاسب جزئية سيعزز ثقة الشباب المعطل في أنفسهم وفي نضالهم، ما يفتح آفاقا رحبة لمزيد من المكاسب على طريق فرض تغيير جذري للسياسة الاقتصادية و الاجتماعية.

مرحى لجمعية المعطلين

و الى أمام نحو النصر

مراسل جريدة المناضل-ة

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أصداء المغرب

معطلون يقتحمون مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط

الأربعاء 13 أبريل 2011

اقتحم عدد من المحتجين التابعين للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين، مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالرباط، كخطوة تصعيدية حيث قرروا الاعتصام داخله

وتأتي هذه الخطوة التصعيدية في إطار معركتهم "من أجل سياسة وطنية ديمقراطية شعبية في ميدان التشغيل"، و تطالب من خلالها بفتح حوار جاد و مسؤول مع المكتب التنفيذي على أرضية المذكرة المطلبية للجمعية الوطنية و التي على رأسها الاعتراف القانوني بالجمعية ، والكشف عن قبر الشهيد مصطفى الحمزاوي و معاقبة مغتاليه،و إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين و إسقاط كافة المتابعات التي تطال مناضلي الجمعية الوطنية و الحق في الشغل و التعويض عن البطالة لكافة أبناء الشعب المغربي بما لا يقل عن الحد الأدنى من الأجور مع رفعه.

وفض المحتجون اعتصامهم وغادروا مقر المجلس سلمياً، في حوالي الساعة العاشرة من ليلة الثلاثاء-الأربعاء، يذكر أن قوات الأمن سبق أن فضت اعتصامهم بالقوة ليلة الإثنين-الثلاثاء، حيث أصيب سبعة منهم بجروح متفاوتة الخطورة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الخبر
رصد وتحليل

اقتحام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان من طرف مجموعة من الشباب العاطلين

وم ع
الاربعاء 13 أبريل 2011 - 10:20

الرباط ـ اقتحمت مجموعة من الشباب العاطلين المنضوين تحت لواء "الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين"، أمس الثلاثاء مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط .

وأوضح بلاغ للمجلس، أن هذه المجموعة التي يقدر عدد أفرادها بحوالي 400 شخص، قامت على الساعة الثالثة بعد زوال يوم أمس باقتحام الفضاء الخارجي للمجلس بالقوة، وتكسير الباب الرئيسي للمجلس، واحتلال مدخل البناية وقاعة الجلسات العمومية والممرات المؤدية إلى المصالح الإدارية، مبرزا أن ذلك أدى إلى عرقلة السير العادي للمرافق الإدارية للمجلس .

وأضاف البلاغ أن المجلس، وبعد مرور أزيد من ساعة ونصف من احتلال مقره، دعا ممثلي المحتجين إلى انتداب لجنة عنهم للتبليغ عن مطالبهم، مضيفا أنهم قدموا إثر ذلك لائحة مطالبهم المتمثلة على الخصوص، في الاعتراف القانوني بالجمعية، والإدماج الفوري في الوظيفة العمومية، والتعويض عن البطالة .

وتابع المصدر ذاته أن المجلس بادر إلى الاتصال، على وجه الاستعجال، ببعض الجمعيات الحقوقية المغربية قصد معاينة اقتحام واحتلال قاعات المجلس وإتلاف بعض التجهيزات وعدم العثور على أخرى وتعطيل المصالح .

وجدد المجلس لممثلي الجمعيات التي استجابت لهذه الدعوة، استعداده للقيام بدوره وفق ما يتيحه له الظهير المحدث له وحرصه على احترام القانون، والإلحاح على الرفع الفوري للاحتلال كشرط لا محيد عنه لأي خطوة سيقدم عليها المجلس بخصوص هذا الملف .

وذكر البلاغ بأن المجلس لم يسبق له أن تلقى أي طلب لقاء مع مسؤوليه من قبل الجمعية المذكورة، وأن النقاط الواردة في ما اعتبره ممثلو الجمعية ملفا مطلبيا لا يندرج بشكل مباشر في اختصاصاته مع حرصه على متابعة ملفهم مع الجهات المختصة .

وعبر المجلس عن رفضه المطلق للخضوع لأي شكل من أشكال الابتزاز والأفعال الخارجة عن القانون والمنافية لممارسة الحريات والتمتع بالحقوق .

وأشار البلاغ إلى أنه تم إخلاء مقر المجلس من طرف المقتحمين حوالي الساعة التاسعة و50 دقيقة مساء أمس .

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

شباب 20 فبراير في الحسيمة يحاكمون المجلس الوطني لحقوق الإنسان

نبيل الأندلوسي : دليل الريف
سجلت حركة 20 فبراير في إقليم الحسيمة، بامتعاض شديد، مفارقة التعامل التمييزي السلبي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي عوض مؤخرا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في تعاطيه مع ما وقع في الحسيمة من أحداث أعقبت مسيرات 20 فبراير في الإقليم وعدم عمله على كشف حقيقة ما وقع، مقارنين في ذلك بين ما وقع في خريبكة وبين كيفية تعامل المجلس معه ،«رغم أن الحسيمة قدمت خمسة من أبنائها إلى الموت، في غفلة من أمرها، مما يجعلنا نتساءل عن خلفيات هذا التعامل اللا أخلاقي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في تعاطيه مع ملف في غاية الحساسية يستدعي تدخلا حقوقيا من كل الأطراف المعنية، لكشف الحقيقة، كل الحقيقة، حول ما وقع في الحسيمة ليلة 20 فبراير»، يقول أحد نشطاء الحركة في الندوة الصحافية التي نظمتها يوم الخميس في الحسيمة، وهو المطلب ذاته الذي تبنّته عائلات الضحايا، التي تؤكد شكوكها في ملابسات وفاة فلذات أكبادها، رافضة الإقتناع بـ«الرواية الرسمية» للحادث، مما جعل أخ أحد الضحايا الخمسة، الذين عثر على جثثهم متفحمة في إحدى وكالات البنك الشعبي في المدينة، يطالب بتدخل الملك، بصفته أعلى سلطة في البلاد، لإيفاد لجنة لتقصي الحقائق وللتحري في الموضوع، خاصة أن من الشهادات التي رواها الحاضرون، وما أجهش معها أغلبية الحاضرين بالبكاء بعد الصدمة التي علت الوجوه.
خاصة بعد أن تحدث أحد الشهود عن رؤيته أحد هؤلاء الشباب المتوفين على الساعة العاشرة ليلا بالقرب من الإعدادية الجديدة، رغم أن الحريق الذي اندلع بالبنك الذي عثر فيه على الجثث تم إطفاؤه في حدود الساعة السابعة مساء، وغيرها من الشهادات التي تطرح الكثير من الأسئلة العالقة التي تحتاج إلى فتح تحقيق نزيه، والتي تضفي شرعية على مطلب إيفاد لجنة لتقصي الحقائق لكشف الحقيقة حول ملابسات الموضوع.
عن المساء بتصرف
05.04.2011. 20:59
تعليق: moslim

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

القلم

الحقوقي التونسي متخوف من إمكانية سطو الجيش على السلطة والسوسيولوجي الفرنسي يؤكد أن الربيع العربي مغامرة رائعة

الرباط: أحمد الأرقام

● عبر كمال جندوبي، رئيس الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان، عن توجسه من احتمال سطو الجيش التونسي على السلطة في البلاد، لوجود انحصار في إبداع الحلول السياسية العملية لتحقيق انتقال ديمقراطي هادئ، بعد انهيار نظام الجنرال زين العابدين بنعلي.

وقال جندوبي، الذي كان يجيب على أسئلة الحاضرين، في ندوة فكرية مشتركة، رفقة باحثين، في لقاء رعاه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط نهاية الأسبوع، ستحل الكارثة في حالة تدخل الجيش التونسي في الحياة السياسية وسطوه على النظام والسلطة، لأن ذلك سيجعل التونسيين يعيشون على إيقاع سياسة الثكنات على طريقة بنعلي وليس على إيقاع الديمقراطية التي ضحى من أجل تحقيقها كل الشعب التونسي.

وأوضح جندوبي، أنه لم يحصل على تفويض للحديث باسم التونسيين، وما يرغبون في تحقيقه، لكنه كغيره من المواطنين، له نفس التخوفات المعبر عنها حول مآل مسار التغيير الجذري والتحول الديمقراطي المنشود، والمتمثل في التهديد الذي قد يأتي من عدد من الأطراف، بينهم من ينظر إلى مكة كنموذج سياسي، ومنهم من ينظر إلى تركيا أيضا، باعتبارها إحدى الدول الناجحة في مسارها الديمقراطي وكذا الاقتصادي، رغم أن الذي يضمن الديمقراطية بهذا البلد، هو الجيش، وليس الإسلاميين.

واضاف جندوبي أن إحدى التهديدات الممكنة قد تأتي من بقايا النظام المنهار، حيث سقط بنعلي، لكن لم يقع تحول جذري لكل الآليات التي استند إليها حتى يبقى في السلطة مدة23 عاما،بما فيه النظام الأمني أو النظام القضائي، بل ونظام الدولة برمته،كما أن قوى أخرى قديمة جديدة تستند على الإسلام وتستعمله لطرق أخرى، تخالف ما هو فيه خير للدين، وللمواطنين، حيث استغلت أخيرا المساجد، بطرق مخالفة لماهو معمول به في السابق، وبدأت تهدد الحياة الاجتماعية، التي حققت مكتسبات تخص المواطنة، مستبعدا أن يكون حزب النهضة الإسلامي منخرطا فيها، لأنه لا يزال يمثل الوجه المشرق للإسلاميين المعتدلين.

وأعرب مجدوبي عن امله أن يحقق الدستور التونسي المقبل كل أماني مواطني تونس، حيث أن لا أحد كان ينتظر حدوث ثورة، وهروب بنعلي من سدة الحكم، حيث إرتكب خيانة في حق جيش البلد، لكونه هرب من المعركة، لذلك يظل السجال السياسي، والفكري والفني صاخبا، وقائما، مؤكدا انه لم يكن يعتقد في حياته أن يسمع لأغاني جيل جديد من الشباب، الرابور بينهم ايضا إسلاميين ، يعبرون عن طموحات التونسيين في غد مشرق.

وقال جندوبي إنه يجدر أن يتم استثمار تجربة مرحلة الإنتقال الديمقراطي من أمريكا اللاتينية أو من البرتغال وإسبانيا، وتطبيقها على تونس، أو إعتماد نماذج أكثر تطورا في الإتحاد الأوروبي، قصد بناء دولة القانون، مشيرا إلى أن هذا المصطلح، ومصطلحات اخرى، لم تعد مثارة في النقاش التونسي، لأن نظام بنعلي ابتذلها عن طريق استهلاك مجاني مخالف لمعانيها الراقية.

ومن جهته، وضع إدغار موران، الفيلسوف، و السوسيولوجي الفرنسي، أسئلة حول ما يسمى حاليا بالربيع العربي ، الذي وصفه بالمغامرة الرائعة، كونه اسقط جدار الخوف، حيث قال بخصوصه نحن كالعرب، والعرب أصبحوا مثلنا، مؤكدا أن الأهم مثلا في المغرب، حول كيفية الانتقال من تطلع ديمقراطي إلى تحقيق الديمقراطية ، بل وإلى أي حد يمكن أن تكون الديمقراطية متسامحة مع أعدائها ،قائلا إن الديمقراطية كصراع فكري يجب أن لاتتحول إلى صراع مادي، فالديمقراطية تحتاج إلى مشاركة المواطنين أكثر من اعتماد أو إحداث مؤسسات.

وتحدث موران عن حالة البلد الذي يتوفر على مؤسسات لكنه يفتقر إلى مشاركة المواطنين ، ولأجل الخروج من هذه الشرنقة السياسية الاجتماعية، دعا موران إلى ضرورة إقرار إستراتيجية للديمقراطية عوض برنامج للديمقراطية ،على أساس أن الإستراتيجية تتضمن عناصر تمكن من تكييفها وفق الظروف المستجدة، في حين أن البرنامج لاتتيح هذه الإمكانية.

ولم يقر موران بوجود نموذج واحد للديمقراطية في العالم يمكن استلهامه من أي بلد، مؤكدا على وجود خصوصيات يتمتع بها كل شعب، وأن كل ثقافة يمكن أن تصنع نموذجها الديمقراطي، مبرزا ضعف المشاركة السياسية حتى في الدول الأكثر تقدما صناعيا مثل أمريكا، وهيمنة لوبيات المال والأعمال، كقوة سياسية ضاغطة، حاثا الدول على إعتماد ديمقراطية تشاركية، بدلا من ديمقراطية برلمانية، كما هو الحال في البرازيل.

وقال موران لا توجد حلول سحرية للوصفة الديمقراطية، فحتى في بلدان الإتحاد الأوروبي، توجد ازمة داخل السياق الديمقراطي الحالي، متحدثا عن وجود ما يشبه الفساد الذي يقاومه المواطنون في كل بلد على حدة، مؤكدا أهمية الإنطلاق من التفكير المنتج للنماذج السياسية المرغوب فيها، مقدما مثلا على فرنسا، التي شهدت ثورة فكرية موازية للثورة السياسية.

وفي سياق متصل، إعتبر الاستاذ، عبد الحي المودن، الخطاب الملكي ليوم 9 مارس الماضي، والمتعلق بالإصلاح الدستوري والسياسي بخارطة طريق بالنسبة لمسار الإصلاح في المغرب ، مؤكدا أن البعض كان يأمل في تأسيس لجنة خاصة بالدستور، بينهم قوى تؤمن باليوتوبيا ، وأخرى سياسية راديكالية، وبين هذا وذاك، فإن حقل الاشتغال الدستوري إنطلق بالمغرب، مع اللجنة التي أوكل لها أمر الاستماع إلى كافة آراء الطيف السياسي والنقابي والحقوقي والجمعوي والشبابي، مشيرا إلى أن الانتقال الديمقراطي في المغرب كان سيتم إعماله عبر تنفيذ إصلاحات بواسطة جرعات قوية، لكنها تدريجية، لكن الحراك السياسي الذي هز المنطقة العربية بشكل غير متوقع، ساهم في تسريع مسار الإصلاح بالمغرب.

وقال المودن إن السؤال الحارق، الذي زعزع كيان الشعب المغربي "هو هل يمكن للمغاربة أن يعيشوا بدون مؤسسة ملكية"، مؤكدا أن الدستور المنتظر سيحدد لكل مؤسسة اختصاصاتها بشكل يضمن توازنا للسلط،واستقلالية بعضها عن بعض.

يذكر أن اللقاء الفكري، حول الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي، كان ضمن فعاليات الدورة الثانية للقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان، الذي رعاه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من 6 إلى 9 أبريل الجاري بالرباط.

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

التغييرات الحقوقية في سياق الإصلاحات الدستورية

12-11-10-09

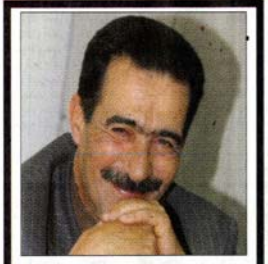

الصبار: ما يقع في المنطقة العربية يعزز الحركة الحقوقية والديمقراطية في المغرب

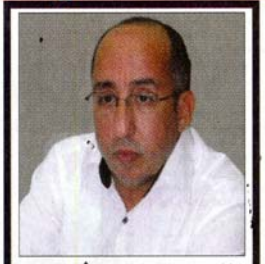

المانوزي: ما يحدث اليوم يندرج في سياق اللاتوقع وزمن التنبؤات انتهى

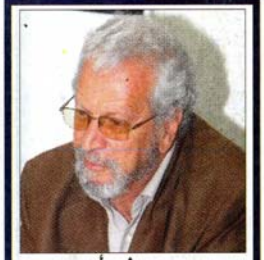

بودريس: ينبغي أن تتحول الدولة إلى ممثل لطموحات الشعب ومكوناته

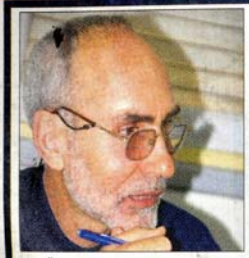

بنعبد السلام: اللجنة الاستشارية معينة من طرف الملك وليست منتخبة

Revue de Presse du Conseil National des

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

في ندوة مكتب الرباط للاتحاد الاشتراكي حول التغييرات الحقوقية في سياق الإصلاحات الدستورية

التأكيد على دسترة توصيان الانصاف والمصالحة، وسمو المواثيق الدولية في القانون الوطني

■ محمد الصبار: ما يقع في المنطقة العربية يعزز الحركة الحقوقية والديمقراطية في المغرب

■ في سقف المطالب المطروحة لا نجد كلمة «إرحل»

■ مصطفى المانوزي: ما يحدث اليوم يندرج في سيق اللاتوقع وزمن التنبؤات انتهى

■ في 2003 تمت استعادة ظهير ما من شأنه في حلة قانون الإرهاب

■ ما يقلقني كحقوقي ليس الفصل 19، بل الصلاحيات المتعلقة بحل البرلمان والمس بالبنيات والمأسسة

■ محمد بنعبد السلام: اللجنة الاستشارية معينة من طرف الملك وليست منتخبة

■ الخطاب الملكي لم يستجب لكل المطالب

■ بودريس: ينبغي أن تتحول الدولة إلى ممثل لحموحات الشعب ومكوناته

■ يجب أن نعترف لشباب المغرب أنهم فتحوا أفقا فكريا وسياسيا صريحا

Revue de Presse du Conse

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

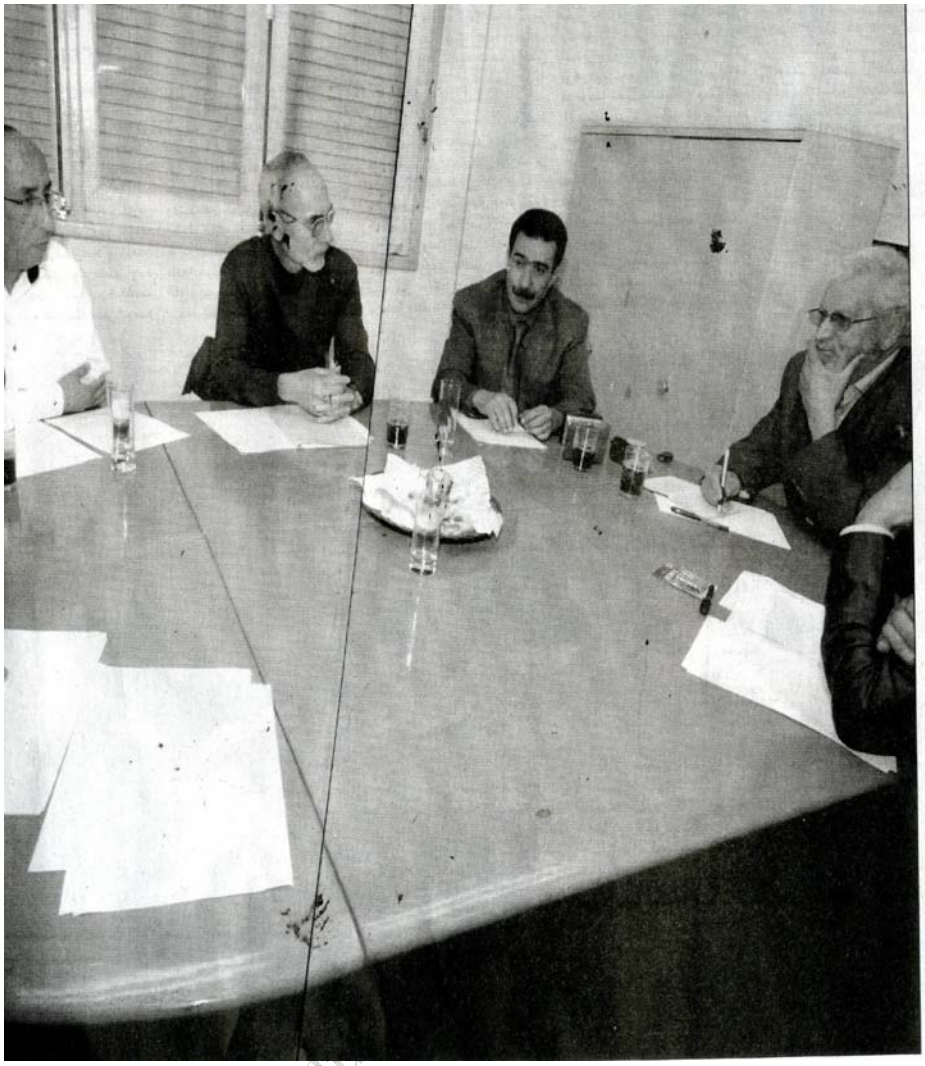

استضاف مكتب الجريدة بالرباط كل من محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومصطفى المانوزي رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، ومحمد بنعبد السلام عن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وذ. بودريس عن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان. وذلك لمناقشة موضوع التغييرات التي ينبغي أن يعرفها المشهد الحقوقي ببلادنا في سياق النقاش الدائر حول الدستور المرتقب.
وقد طرحنا في البداية سؤالا عريضا وهو «ما الذي ينبغي تغييره في المجال الحقوقي اليوم»؟
وفصل المشاركون في هذا المحور كل من زاوية نظره:

مكتب الرباط:
ع. بن داوود- م. الزياني

Revue de Presse du

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

■ محمد الصبار:

في تقديري قطع المغرب أشواطا من أجل تحسين المشهد الحقوقي وتحسين أداء الدولة المغربية، وذلك منذ بداية التسعينيات، و قد تم اتخاذ عدة إجراءات، منها ما تعلق بتصفية الجو السياسي، ومنها ما اهتم بمعالجة الانتهاكات الجسيمة لماضي حقوق الإنسان. كما بادر المغرب للمصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية والإعلان عن رفع بعض التحفظات، ومراجعة بعض التشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان، والحريات العامة، وحقوق الفئات الهشة كحقوق المرأة وغير ذلك. وعرفت هذه الفترة أيضا فعلا وازنا للحركة الحقوقية المغربية وهيئات المجتمع المدني، أفضى إلى المكتسبات المحققة الآن، وهي مكتسبات يمكن القول إنها جزئية أحيانا أو محددة في أحيان أخرى، ويعني ذلك أن البلد ينتظر أوراشا كبرى في هذا المجال، بغية الارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان ببلادنا، وإعمال هذه الحقوق بمفهومها الشامل والكوني. هناك طبعا عدد من القضايا العالقة، وهناك صعوبات وإكراهات. لكن لابد للمغرب أن ينخرط سريعا في استكمال المنظومة القانونية، حتى تكون ملائمة للمواثيق الدولية في مجال حقوق الإنسان، ثم المصادقة على ما تبقى من الاتفاقيات التي لم يصادق المغرب بعد عليها، وفي مقدمتها اتفاقيات حماية الأشخاص من الاختفاء القسري، والبرتوكول الاختياري الثاني، ولابد أيضا من تكييف بعض النصوص ذات الصلة بحقوق الإنسان، والتي يبدو أنها تتنافى ومفهوم الشرعية الدولية لحقوق الإنسان. وطبعا نحن في محطة يتحدث فيها الجميع عن الإصلاح الدستوري، وموضوع دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وهو ما أشار إليه الخطاب الملكي ليوم تاسع مارس المنصرم. وهي توصيات لقيت إجماعا من طرف الحركة الحقوقية، والفاعلين السياسيين والمدنيين. وقد تشكل هذه التوصيات إحدى المسارات الحقيقية لتنتقل الى ديمقراطية حقة، تمكن الجميع من لعب أدواره بكل حرية وبدون مضايقة أو تعسف أو اضطهاد.

وحسب علمي، فإن بعض مذكرات الأحزاب السياسية التي رفعت الى اللجنة الاستشارية المكلفة بإعداد الدستور الجديد، تضمنت هذا الشق المتعلق بدسترة توصيات هيئة الإنصاف المصالحة، علما أن بعض التوصيات لا تحتاج إلى الدسترة، بل تحتاج فقط للتنصيص عليها في قوانين أخرى، وبناء على هذا يمكننا القول أن المرحلة القادمة تتطلب من كل الفاعلين الحقوقيين والمدنيين القيام بكل الأدوار، بدءا من التحسيس والتعبئة إلى الاقتراح.

وهذا أمر كما يعلم الجميع – له أشكال متعددة في التصريف من الناحية الإجرائية، وفي هذا النطاق سيقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان على مبادرة تنظيم مناظرة كبرى حول الإصلاحات الدستورية، وذلك نهاية الشهر الحالي أو بداية الشهر المقبل.

وستتضمن هذه المناظرة شقا يتعلق بمعايير الوثيقة الدستورية الديمقراطية. ويهم الشق الثاني مجال اشتغال المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وخاصة في موضوع دسترة ا لتوصيات. وستكون هذه المناظرة فرصة للاستماع الى تجارب إقليمية أخرى، قد تفيد في انتاج مقترحات مدققة، سنعمل على مد اللجنة الاستشارية بها.

■ محمد بنعبد السلام:

في الواقع أشاطر الأستاذ الصبار جزءا كبيرا مما تفضل به في مداخلته، خاصة عندما تحدث عن الجهود التي قام بها المغرب بداية التسعينات، وما صاحب تلك الفترة من الإفراج على عدد كبير من المعتقلين السياسيين، مع الكشف على مصير مختطفي «تازمامارت» والمختطفين الصحراويين بالاضافة إلى إنشاء مؤسسات حقوقية، وتعديلات طالت مدونة الأسرة وغيرها. وشكل هذا تقدما جزئيا لما عرفته البلاد، ويمكننا القول إنه بداية انتقال من مرحلة الى مرحلة أخرى. غير أن هذه المكتسبات الجزئية ظلت هشة لأنه لم يتم تأصيلها على مستوى الدستور، أو على مستوى باقي القوانين في البلاد، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التقدم الذي عرفته أوضاع حقوق الإنسان في تلك الفترة، دعمه مجيء حكومة التناوب بقيادة الاستاذ عبد الرحمن اليوسفي، وذلك من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات، منها تسوية أوضاع العديد من الفئات منهم ضحايا الاختطاف والاعتقال التعسفي، وضحايا التعذيب... وكانت هذه مقدمات، ومع تولي محمد السادس الحكم انطلقت وعود جديدة، من بين مؤشراتها هيئة التحكيم لتعويض ضحايا الاختطاف القسري والاعتقال التعسفي، إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، غير أن هذه الإجراءات والمقاربات عرفت دائما إيقاع مد وجزر. ولم تكن الأمور تعرف استقرارا، لأنه وكما قلت في البداية لم يتم تأصيل ذلك على مستوى الدستور، كما استمر العمل بالعديد من القوانين التي تخلو من الضمانات المتعلقة بالعديد من الحقوق. لكن يجب أن نلحظ أيضا أن المجتمع المدني واكب بشكل قوي هذه المتغيرات، ولكل المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في نونبر 2001، من أبرز تمظهرات هذه المواكبة.

هذه المناظرة التي عرفت مشاركة واسعة للهيئات المدنية والسياسية والثقافية، وكانت لخلاصاتها دور كبير دفع بالدولة لإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة. ولكن للأسف تزامن انطلاق مسلسل الإنصاف والمصالحة نهاية سنة 2003 وبداية سنة 2004، ن مع تجدد الانتهاكات بجسامة ووتيرة مرتفعة ومنهجية. وحدث هذا بموازاة مع الأحداث الإرهابية التي وقعت في مدينة الدار البيضاء في 16 ماي 2003 وهنا عاد مجددا استعمال مركز تمارة السري، وإيقاع التعذيب والاختطافات والمحاكمات وهذا مازل مستمرا لحد الآن، وأظن اليوم أن ما يطرح هذا النقاش بزخم، هو ما تعرفه الساحة العربية، والساحة المغاربية من حراك. وهو حراك

Revue de

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

يطرح شعارا أساسيا، هو «التغيير» لم تعد شعوب المنطقة قادرة على الاستمرار بالشكل الحالي، ونحن بدورنا في المغرب نحتاج الى التغيير، وأنا لا أقبل بنظرية الاستثناء وأرى أن البلاد تتطلب التغيير، لماذا؟

لأننا مازلنا نعيش مجتمع الرعايا ، وليس مجتمع المواطنة والموسسات. يعني إننا نعيش دولة «المخزن» وليست دولة المؤسسات. واليوم نحيا مرحلة دقيقة ويجب أن نعي ونستحضر أهيمتها. وعلى الدولة أن تستجيب لمطالب وتطلعات عموم الشعب المغربي. وأعتقد أن شباب 20 فبراير أعطى لهذه التطلعات دفعة عبر شعارات الكرامة الحرية، العدالة الاجتماعية وإقرار دستور جديد ديمقراطي.

وإذا تساءلنا، إلى أي حد استجاب الخطاب الملكي الأخير لهذه المطالب؟ فإنني أعتقد أن الخطاب لم يستجب لجميع المطالب.

■ مصطفى المانوزي:

أعتقد أن المحور السؤال يتقاطع عنده بشكل مكثف، البعدان السياسي والحقوقي. وأنا هنا أمثل المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف وهي منظمة يتقاطع فيها أيضا هذين البعدين، ولكن في حلة نقابية. وكما تعلمون ما يحدث اليوم فيه استجابة ضمنية، تندرج في سياق اللاتوقع، لأن زمن التنبؤات انتهى. وتجدر الإشارة إلى أنه قبل دينامية حركة 20 فبراير، وقبل الثورات التي وقعت في تونس ومصر وأقطار عربية أخرى، كنا قد توجنا نضالاتنا بمسيرة وطنية يوم 31 أكتوبر أي غداة تخليد ذكرى الشهيد المهدي بنبركة، وعبرنا خلال هذه المسيرة عن قناعتنا، بأنه دون تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، لكن تكون هناك مؤشرات ثقة والثقة هي أساس مدخل لكل تعاقد كان ضمنيا أو مكتوبا أو شعريا.

وفي هذا السياق يجب أن نقول لا يعقل إجهاض التناوب، الذي أعطى نوعا من الدينامية داخل جزء من اليسار، الذي شعر في تلك المرحلة أن هناك نوعا من الانفتاح. هذا من جهة، من جهة أخرى هناك ما جرى في 2003، حيث تم رد الاعتبار لظهير ما من شأنه في حلة جديدة، عبر قانون الإرهاب، وللأسف استجاب اخوانا في القوى الديمقراطية، ومرروا بسرعة هذا القانون تحت رهبة وفزاعة الإرهاب.

وأنا أنسجم مع سؤالكم، لأني أعتبره سؤالا وجوديا لأن الإجابة عنه ترتبط ببنية الدولة. ما الذي يجب أن يتغير؟ أعتقد أن الذي يجب أن يتغير هو بنية الدولة. وعندما نقول بنية الدولة نعني أيضا بنية الأحزاب والمجتمع، لكن السؤال مطروح بالدرجة الأولى على الدولة. لأن هي التي عليها أن تتغير من داخلها ومن خارجها عبرنا نحن، وأرى أن هذا السؤال المحور يجب أن يتفرع، فهناك إجراءات تمهيدية تؤشر للثقة لابد أن أذكر بها ، ومعنا الآن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شخص أمينه العام محمد الصبار.

أولا هناك ملفات عالقة ينبغي أن يكون عليها جواب ومن شان هذا الجواب أن يساعد الدولة في تطهير محيطها، لأن الحقيقة تطرح مبدءا تم تأجيله وتأجيله، ألا وهو مبدأ المساءلة وعدم الإفلات عن العقاب، وارتباط ذلك بتدابير تحول دون تكرار ما حصل. وهذا يجعل الدولة تقطع مع مرحلة كاشخاص وكافكار وتمثلات. ويتطلب الأمر على المدى القصير تصفية الأجواء و لحد الساعة – و كما رأينا – نادى الخطاب الملكي بدسترة توصيات الإنصاف والمصالحة، ونعتها بالوجيهة. وتبدأ هذه المسالة بالمصادقة على المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. وذلك لأن سمو هذه القوانين الدولية على القوانين الداخلية، هي أول ما تنادي به توصيات الإنصاف والمصالحة.

وبالتالي علينا أن نبدأ بالمصادقة وخاصة على الاتفاقية الدولية المتعلقة

لابد أيضا من تكييف بعض النصوص ذات الصلة بحقوق الإنسان، والتي يبدو أنها تتنافى ومفهوم الشرعية الدولية لحقوق الإنسان

هناك ملفات عالقة ينبغي أن يكون عليها جواب ومن شأن هذا الجواب أن يساعد الدولة في تطهير محيطها.

بالاختفاء القسري، والبرتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب والبرتوكول الاختياري الثاني الخاص بالعهد الدول للحقوق المدنية والسياسية، "المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والمصداقة على هذه الاتفاقيات لا تكلف الدولة. وهذا المبدأ لا يجعلنا نفكر دائما في الملاءمة، بل يجعلنا نحتكم الى المعايير الدولية، بالاضافة الى القضاء الوطني، إذا عملنا ليس فقط على استقلاله، بل على نزاهته وتطهيره. ذلك أن الاحتكام الى المعايير الدولية على مستوى الرقابة والتقارير وغيرها تقرر بعض الضمانات التي تسمح بتصريف هذا المبدأ. على ضرورة اتخاذ الإجراءات للاستعجالية كتصفية الأجواء السياسية بإطلاق سراح كافة المعتقلين لأسباب سياسية أو نتيجة التعبير عن أرائهم، عبر التظاهر وغيره. على الأخذ بعين الإعتبار أن الذين مروا بمحاكمة عادلة، فنحن نحترم القانون.

■ بودريس:

في الواقع الذي يجب أن يتغير هو بضعة مفاهيم، لكن يفتح تغيير هذه المفاهيم المجال لتغيير ممارسات وقوانين وعقليات، وأول ما يجب تغييره هو مفهوم الدولة.

والدولة لحد الآن وكأنها عبارة عن جهاز يسير المجتمع وبشكل أقل يمثل المجتمع. وما ينبغي اليوم هوأن تتحول الدولة الى ممثل لطموحات ومكونات الشعب بشكل عام، وما يجب أن يتغير أيضا هو مفهوم المغربي، بحيث ينبغي أن يطعم بمفهوم المواطنة والمقصود بالمواطنة هنا هو أن ينظر المغربي الى مختلف أجهزة الدولة باعتبارها موجودة في خدمته، بدل أن تكون في التمثلات وكأنها - أي الدولة - مسلطة عليه، إذن من خلال الجدلية القائمة بين هذين المفهومين نرى أفاقا مختلفة. ولابد من الإشارة الى أن الأفق الأول هو أفق فكري سياسي صريح حر، ويجب أن نعترف لشباب المغرب أنهم فتحوا هذا الأفق، أفق المناقشة وتمحيص المفاهيم، وعدم التسرع في اتخاذ القرارات، عندما نقول الديمقراطية نمارس الديكتاتورية ونلبسها لبوسات ديمقراطية. عندما نتحدث عن الديمقراطية ينبغي أن نمارسها، كما نجدها بمفهومها الكوني. و شباب 20 فبراير فتح هذا النقاش، إذا لم ننتبه الى هذا الأمر، سنفوت فرصة تاريخية، وهي فرصة تعديل الدستور، لماذا فرصة تاريخية لأنه عبر تاريخ المغرب، الحديث لأول مرة هناك فرصة لكي يشارك جميع المغاربة سواء كانوا الهيئات سياسية أو منظمات نقابية أو مدنية أو غيرها .والأهم هو أن هناك مسطرة رسمية لهذه المشاركة وهناك قنوات غير رسمية أيضا.

وهذا النقاش كفيل وحده بأن ينقل المغاربة من مستوى التلقي السياسي الى مستوى الفعل في المجال السياسي. والديمقراطية هي مجموع آراء الناس، وبشكل عام عايشنا إضافة نعت جديد للسلطة لتصبح «المفهوم الجديد للسلطة» والمهم ليس إضافة نعت بل أن تتحول ممارسة السلطة الى ممارسة جديدة. ونفس الشيء مع مفهوم الدولة، وهناك فرق بين الدولة الحديثة والمخزن. بالنسبة للمخزن هناك تطور لهذا المفهوم والتطور ليس بمعنى الارتقاء من الأسوأ الى الأفضل، بل تطور على صعيد التنوع في مجال الممارسة المخزنية، هناك من الممارسات ما كان يشبه النظام الكونفدرالي، ويمكن أن نقيسه بما كان يحدث في سويسرا، بمعنى أن هناك العديد من القبائل تدبر شأنها الداخلي بشكل مستقل، دون تدخل المركز وعلاقتها بالمركز تنحصر في الجيش والضرائب. وهذا شكل من أشكال التجلي المخزني، لكن هناك شكل آخر من التجلي وهو تجلي قمعي، نحن لا نريد أن ننتقل الآن من هذه الفيدرالية والديمقراطية العفوية، الى ديمقراطية نفكر فيها. وهذا يقتضي الاعتقاد بأن لكل فرد رأي، وأنه يمكن أن يكون لهذا الرأي مخالف، و قبول هذا الاختلاف هو الشرط الأساسي للديمقراطية.

ننتظر اليوم أن يتم التمييز بشكل قانوني ودستوري، بين تدبير الشأن العام وتدبير الشأن الخاص، ولايمكن أن نؤسس دولة ديمقراطية ونحن نعتقد أن المناصب هي مناصب للأشخاص، ولذلك يمكننا أن نشغلها بالأهل والأصدقاء والخلان والزبناء الحزبيين. وهذا أساسي، لأن الأمر يتطلب من الشخصية العامة أن تكون مسؤولة، لكن الأهم من ذلك هو أن تكون هناك آلية للمحاسبة.

■ الاتحاد الاشتراكي:

بمسألة دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وسمو المواثيق الدولية على القانون الوطني، وما تطرحه مسألة الحكامة الأمنية، ألا يصطدم كل هذا بالفصل 19. وبعبارة أخرى هل الفصل 19 إذا ما تم الإبقاء عليه حسب الوثيقة الدستورية القديمة من شأنه أن يقيل تفعيل التوصيات وإن تمت دسترتها.

ملاحظة أخرى هل التنصيص على التوصيات في الدستور هي السقف الذي لا محيد عنه بالنسبة لكم كحقوقيين..؟

■ مصطفى المانوزي:

باختصار شديد سبق لي أن قلت، ينبغي تغيير بنية الدولة من الداخل ومن الخارج، طبعا كل واحد ينظر الى الأمر من الزاوية أو الموقع الذي يشتغل فيه. وبالتالي سيتم تغيير المنظومة الدستورية، إما

Revue de Presse du

من الداخل أو من الخارج. وبالنسبة لنا كحقوقيين ففي الوقت الذي نقول بدسترة التوصيات، فإننا نعني أساسا سمو المواثيق الدولية على القوانين الوطنية. وهذا يستلزم بالإضافة الى التأصيل الدستوري، الحماية والتحضير، وتجريم الانتهاكات. وعندما نتحدث عن التجريم، فإننا ننتقل الى جانب أشرتم إليه، وهو الحكامة الأمنية وهذا أمر ينسحب حتي على القضاء، أي عندما نستنفد إمكانية القضاء الوطني، يمكن اللجوء الى القضاء الدولي، ونربط أيضا المسؤولية بالمحاسبة، كما أشار الاستاذ بودريس . وهذا يعني أن هناك أجوبة يمكنها أن تبلور علاقتنا بالفصل (19). والفصل (19) من الدستور فصل يؤول. أي نحن الذين نضفي عليه الحمولة التي نريدها. هناك مجتهدون آخرون يتركونه مترعا للتأويلات. وبالنسبة لنا عندما نقول ان الذي يمارس المسؤولية يجب أن يحاسب.

فنحن نتحدث عن المحاسبة عن طريق الانتخابات (أي المعاقبة عن طريق صناديق الاقتراع). وعندما نتحدث أيضا عن توسيع صلاحيات الوزير الاول وتعزيزها. بتحويله من وزير يترأس الحكومة الى رئيس الحكومة. وعندما نقول توسيع المجال التشريعي، فإننا في الواقع نروم أن نأخذ من الفصل 19 صلاحية التشريع ونفصله عن القضاء وعن السلطة التنفيذية. إذن هذا فصل يتم «تمويته» تنزع الصلاحيات ونمنحها للسلطة التي تستحقها وهنا نفرغه من محتواه. كحقوقيين يصعب علينا القبول به في الوقت الذي يمس بالحق في المعتقد. فعندما نقول «أمير المؤمنين»، يجب أن تكون آليات في الفصول وهنا يصعب الإصلاح من داخل النسق.

وما يقلقني كحقوقي ليس الفصل (19) بل ما يقلقني هي تلك الصلاحيات المتعلقة بحل البرلمان والصلاحيات التي تمس بالبنيات والمأسسة، وهذه المأسسة يجب حمايتها. والدولة تعتبر هذا الفصل دستورا داخل الدستور أو فصلا فوق الدستور، في حين هو جزء من بنية الدستور، لذلك ما ينبغي أن ندافع عنه هو سمو الدستور.

Revue ... nal des droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

■ محمد بنّعبد السلام:

بالنسبة لي ينبغي أن نطرح سؤالا هل نحن بصدد وضع دستور جديد أم تعديل الدستور؟ في تقديري الأمر يتعلق بتعديل الدستور القديم بمواصفاته المعروفة. وإذا أردنا دستورا جديدا ديمقراطيا، فإن الأمر يحتاج الى مقومات، سواء على مستوى الشكل أو على صعيد المضمون، وحقوقيا ينبغي أن يكون هذا الدستور ملائما للمواثيق الكونية، ذات الصلة بحقوق الإنسان.

الدستور الذي يجري عليه الاشتغال حاليا، هو كالدساتير السابقة. وكملاحظة فإن اللجنة الاستشارية معينة من طرف الملك، أي ليست منتخبة وهناك ملاحظات القانونين الذين اعتبروا أن اللجنة لن تفرز دستورا جديدا، لأن دستورا للشعب يجب أن يفرز أناسا يأتون من الشعب، والملك رسم الخطوط والثوابت العامة لهذا الدستور المرتقب والذي لا يمكن معها الاجتهاد.

■ محمد الصبار:

أنا أريد أن أعود الى موضوع الاستثناء في المنطقة. مبدئيا يجب الاتفاق أنه ليس هناك تماثل على المستوى الاقليمي، لا يمكن أن نشبه الحالة المغربية على ليبيا، التي يحظر فيها النظام العمل السياسي ويجرمه، ويتضمن قانونها الجنائي عقوبة الإعدام في قضايا بسيطة جدا، لا يمكن أيضا أن نقارن المغرب بتونس ومصر التي استطاع النظام فيها (قبل الثورة) قطع الأوصال مع القوى الحية، ولا يمكن أن نقارن المغرب مع اليمن وسوريا ولا مع البحرين.

المسألة الثانية: التعبيرات في الشارع المغربي لم تصل الى حد التعبيرات التي رفعت في اليمن ومصر وتونس. والشعارات التي رفعت سواء في 20 فبراير و20 مارس سقفها كان واضحا جدا. وهذا ما يشكل الاستثناء المغربي في العالم العربي. وما يقع في مناطق أخرى اعتبره رافعة سياسية وداعمة لإجراء إصلاحات في المغرب وعلى الوجه السريع. لقد حققنا السبق في الماضي. لم تعالج أي دولة في المنطقة العربية موضوع الانتهاكات الجسيمة، لحقوق الإنسان، كما أننا نعيش في المغرب

Revue de Presse du Centre National des droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

عندما نقول توسيع المجال التشريعي، فإننا في الواقع نروم أن نأخذ من الفصل 19 صلاحية التشريع ونفصله عن القضاء وعن السلطة التنفيذية

اللجنة لن تفرز دستورا جديدا، لأن دستورا للشعب يجب أن يفرز أناسا يأتون من الشعب، والملك رسم الخطوط والثوابت العامة لهذا الدستور المرتقب

Revue de Presse ... droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

يجب أن نعترف لشباب المغرب أنهم فتحوا هذا الأفق، أفق المناقشة وتمحيص المفاهيم، وعدم التسرع في اتخاذ القرارات، عندما نقول الديمقراطية نمارس الديكتاتورية ونلبسها لبوسات ديمقراطية

Revue de Presse des droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

مصطفى المانوزي:

سيتم تغيير المنظومة الدستورية, إما من الداخل أو من الخارج. وبالنسبة لنا كحقوقيين ففي الوقت الذي نقول بدسترة التوصيات، فإننا نعني أساسا سمو المواثيق الدولية على القوانين الوطنية

الصبار:

التعبيرات في الشارع المغربي لم تصل الى حد التعبيرات التي رفعت في اليمن ومصر وتونس.
والشعارات التي رفعت سواء في 20 فبراير و20 مارس سقفها كان واضحا جدا

Revue de Presse du

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

هوامش لا يتمتع بها أشقاؤنا في العالم العربي. كما لاحظنا أنه لم يحصل تعاطي أمني فج مع التظاهرات في المغرب، كما حدث في أقطار أخرى. وبالنسبة لي فإن ما يقع في المنطقة العربية يعزز الحركة الحقوقية وكل الديمقراطيين في هذا البلد لتقديم مقترحات من أجل تغيير بنية الدولة لتصبح دولة لها وظائف وأدوار الدولة الديمقراطية.

ولكن ماهي وظائف وأدوار هذه الدولة الديمقراطية؟ إنها وظائف تقتضي وجود مؤسسات ديمقراطية من حيث التأسيس والولادة، وديمقراطية من حيث العمق. بضوابط وقواعد واضحة من الناحية الدستورية والتنظيمية. المواثيق الدولية لم يضعها المشرع للجمهوريات فقط، بل وضعها للجمهوريات والملكيات، والأنظمة العسكرية والديكتاتوريات، بمعنى لم تحسم هذه المواثيق في شكل الأنظمة. ولنستحضر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

من موقعي لا يمكنني إلا أن أتحدث من سقف واضح وهو توصيات الإنصاف والمصالحة، لأنني أنا ملزم كأمين عام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعمل وأجرأة ومتابعة تنفيذ هذه التوصيات.

الخطاب الملكي ليس بدستور، الخطاب الملكي تضمن معايير أو خارطة طريق أهمها توسيع صلاحيات الوزير الأول ليصبح مسؤولا أمام الحكومة والبرلمان ولن يعد مسؤولا أمام الملك. ومن بين توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة توسيع صلاحيات الوزير الأول وتوسيع صلاحيات البرلمان في مجال التشريع، من بين الثوابت التي أضيفت الخيار الديمقراطي.

■ مصطفى المانوزي:

في الحركة الحقوقية يجب أن نحسم في مسألة. فهناك، من يعتبر الخطاب دستورا وهذا ليس صحيحا، فالخطاب خطاب في جوهره. نعتبر الخطاب استجابة للحراك. وهذا تثمين لما يجري في الساحة.

■ محمد الصبار:

في مسألة سمو القوانين الدولية نجد صعوبات، هناك أصوات معارضة. وهو ما يتطلب فتح تناظر عمومي للتدليل على أن هذه المسألة لا تتعارض مع الدين الإسلامي ولدينا قضايا أخرى مثل المحكمة الجنائية الدولية، والمغرب اختار الانخراط في العولمة الاقتصادية، ولابد له أن ينخرط في عولمة العدالة وهناك أيضا مسألة أخرى تتعلق بتجريم الاختفاء القسري. فعلى الرغم من أن الدستور ينص على أن الشخص لا يمكن أن يعتقل إلا في الأحوال المقررة قانونا. لكن هذا خطاب موجه للمؤسسات المعروفة. ومن جهة أخرى، هناك أعمال تدخل في إطار الاختفاء القسري. إذن لابد من التنصيص على تجريم هذا الأمر. ثم هناك مسألة الحكامة الأمنية. وأشير في هذا المقام إلى أن المجلس الحكومي صادق على الخطة الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان.وهذا أمر مهم وطبعا هناك استقلال القضاء ونزاهته.

■ بودريس:

بالنسبة لي التساؤل عن الدستور المرتقب، هل هو دستور جديد أم هو مجرد تعديلات على النص القديم، أمر ثانوي، لأن المهم هو المسار الذي يسمح بالمشاركة، وهذا عنصر هام من الناحية الكيفية.

أما من جهة ما هو متعارف عليه من الناحية التقنية كالمجلس التأسيسي، فهذه صيغة لا تؤدي دائما الى نتائج إيجابية، وخاصة مع نسب الأمية، ومع عدم تغلغل منظمات سياسية متنورة في العمق الجماهيري. وفي هذه الحالات يمكن أن نناقش بدائل أخرى. هذا مدخل لمقاربة المسألة، أما على مستوى المخرج، يمكن أن نتساءل هل سيحمي هذا الدستور كرامة المواطن . هل فيه آليات تمكن من حماية الحقوق. هل هناك مسطرة بسيطة تسمح برفع أي خرق. وتبعا لها تتم محاسبة المسؤول عن هذا الخرق. ولذلك قلت إن المشاركة في هذا النقاش الدائر هام، لأنه حتى في حالة المجالس التأسيسية، لا تكون مصاحبة بالضرورة لهذا النقاش الجماهيري.

■ محمد بنعبد السلام:

لدي إضافة بسيطة أردت من خلالها التذكير بمطالب حركة 20 فبراير وهي مطالب تنادي أولا بإقرار دستور ديمقراطي، وحل الحكومة والبرلمان وتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة تخضع

بودريس:
بالنسبة لي التساؤل عن الدستور المرتقب، هل هو دستور جديد أم هو مجرد تعديلات على النص القديم أمر ثانوي، لأن المهم هو المسار الذي يسمح بالمشاركة

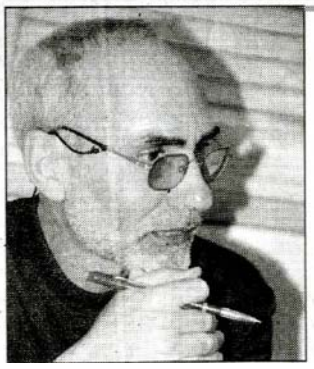

بنعبد السلام:
أؤكد في هذا السياق إننا نعيش في لحظة دقيقة في تاريخنا، هل يستقيم في هذه المرحلة أن نعالج رهانات المرحلة بما هو كائن ونفوت علينا هذه الفرصة، كما فوتنا فرصا أخرى في محطات عديدة

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

مستقل، لاعتراف
جانب اللغة العربية، الاهتمام بقضايا الهوية الوطنية، إطلاق كافة المعتقلين السياسيين، توفير العيش الكريم وخاصة إدماج المعطلين.

وأريد أنّ أؤكد في هذا السياق إننا نعيش في لحظة دقيقة في تاريخنا، هل يستقيم في هذه المرحلة أن نعالج رهانات المرحلة بما هو كائن ونفوت علينا هذه الفرصة، كما فوتنا فرصا أخرى في محطات عديدة.

■ محمد الصبار:

أعتبر كل المطالب هي مشروعة، وإذا أردنا أن نتحدث عن سقف. ولا نجد في سقف المطالب المطروحة كلمة «إرحل» وفي مطالب الشباب نجد الدعوة الى القيادات السياسية والنقابية والحقوقية الهرمة لكي تذهب الى حال سبيلها وتترك مكانها للأجيال الشابة الجديدة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن حتى الأحزاب والنقابات فيها الفصل (19). فكيف يمكننا اليوم أن نتصور أن هناك قيادات وصلت الى مرحلة متقدمة من العمر، ومازالت تتشبث بالزعامة. وأنا أستغرب كيف يدعي أحد أنه منّ الشباب والشباب يطالبونه بالذهاب. وإلا كيف نفسر تشبث المرحوم المحجوب بن الصديق بالقيادة. أليس ذلك نوع من الفصل (19) في النقابات.

■ محمد بن عبد السلام:

إن تداول النخب الآن هو هدف الشباب المنخرط في الجمعيات ويغذي الحراك القائم.

■ محمد الصبار:

أنا لم أتحدث عن الجمعية، أنا اشرت الى الأحزاب والنقابات. والفرص التاريخية نحن الذين نضيعها، بسبب جهلنا لأهدافنا القابلة للتحقق. والجمعية التأسيسية وغيرها صيغ، لكن الصيغة الأمثل هي أن تكوّن لجنة منتخبة بشكل ديمقراطي. ولكن لدينا الفرصة للتدارك هو أن نتمكن من إجراء استفتاء نزيه حر ، شفاف ديمقراطي. وإذا ما كان الاستفتاء حول الدستور بهذا الشكل، فسوف يجب ما قبله. ويطرح هذا مسألة التعبئة من أجل المشاركة.

ماهي وظائف وأدوار هذه الدولة الديمقراطية؟ إنها وظائف تقتضي وجود مؤسسات ديمقراطية من حيث التأسيس والولادة، وديمقراطية من حيث العمق. بضوابط وقواعد واضحة من الناحية الدستورية والتنظيمية

Revue de l'Homme